

Distr.
GENERAL

S/1996/1011
5 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقراري مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥) والبيان الرئاسي S/PRST/1996/39 المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويتضمن استكمالا عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مع الإشارة بوجه خاص إلى التقدم المحرز في التدابير التي تتخذها حكومة جمهورية كرواتيا من أجل تنفيذ القرارين المذكورين. وقد صدر هذان القراران في أعقاب العمليات العسكرية التي نفذتها كرواتيا في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ لاستعادة المناطق التابعة لأراضيها التي خضعت في السابق لسيطرة الصرب في غرب سلافونيا ومنطقة كرايينا، اللتين حددتا كمناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة وكانتا تعرفان بقطاعات الغرب والشمال والجنوب.

٢ - وينظر هذا التقرير في التطورات الحاصلة منذ آخر تقرير قدمته في ٢٣ آب/أغسطس (S/1996/691) وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويستند إلى المعلومات التي جمعتها العملية الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة واستقتها من مصادر مختلفة منها، بعثة الجماعة الأوروبية للرصد، ومكتب مدعي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. كما يأخذ بعين الاعتبار التقريرين اللذين أصدرتهما مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ السيدة اليزابيث رين، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان^(١). ويراعي التقرير أيضا مجموعة المذكرات والوثائق والمعلومات الأخرى المقدمة من حكومة كرواتيا، بما فيها المذكرة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد وردت أيضا معلومات مهمة من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية الناشطة في كرواتيا، بما فيها لجنة هلسنكي الكرواتية، ومنظمة "العيون اليقظة"، ولجنة التضامن الدلماتية، ومنظمة "هومو" ولجنة حقوق الإنسان في كارلوفاك وباكراك؛ والمنندى الصربي الديمقراطي، والحملة المناهضة للحرب بكرواتيا.

ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان والتدابير المتخذة من جانب حكومة كرواتيا

٣ - يبدو أن معدل الاعتداءات والسرقات العنيفة المرتكبة في القطاعات السابقة ضد السكان المحليين، وخاصة الصربيين الكروات، يشهد انخفاضا طفيفا منذ آخر تقرير قدمته. ومع ذلك، لم يتوقف ورود التقارير

التي تفيد عن وقوع مثل هذه الأفعال. واستمر القطاع الجنوبي السابق مصدرا للقلق بوجه خاص لا سيما حول بلدة كينن. ويدل استمرار المضايقات وعمليات النهب والاعتداءات البدنية في المنطقة على الضعف النسبي للتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين حالة الأمن. وتقول الحكومة إنها تتخذ تدابير شتى لتحسين الأمن في القطاعات السابقة من بينها نشر ٥٠٠ ٣ آخرين من رجال الشرطة. ويؤكد المراقبون الدوليون حقيقة الحضور المعزز للشرطة في بعض المناطق، وإن كان ذلك لا ينسحب على مناطق أكثر تطرفا. ويشير المراقبون إلى باكراك (القطاع الغربي الأسبق) باعتبارها منطقة تتمتع بقوة شرطة يشهد لها بالكفاءة والمهارة بصفة خاصة.

٤ - وطبقا للتقارير الحكومية، لم تسجل القطاعات السابقة في بحر شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ سوى قضيتين لأنشطة إجرامية جسيمة، إضافة إلى ١٤ قضية للحرق العمد وإزالة المنازل، و ٦ قضايا للسطو. ومن ناحيتهم، أفاد المراقبون الدوليون والمراقبون التابعون للمنظمات غير الحكومية أن عدد الحوادث الخطيرة أكثر من ذلك. وتقول الحكومة أيضا إن معدل الجريمة الحالي في القطاعات السابقة لا يختلف من الناحية الإحصائية عن المعدل المعتاد للجريمة في جميع أنحاء كرواتيا. ومع ذلك، يبدو أن كثرة من الحوادث التي لا تزال ترتكب في القطاعات السابقة كان دافعا تحديدا هو الأصل الصربي للضحايا الكرواتيين، مما أوجد شعورا استثنائيا بعدم الأمان بين أفراد هذه الجماعة.

٥ - وتفيد التقارير أن كثيرا من الجرائم في القطاعات السابقة يرتكبها مدنيون. وفي واقع الأمر، نسبت بعض حالات النهب إلى أسر، بمن فيها من النساء والأطفال وأكثرهم من اللاجئين الكروات النازحين من البوسنة والهرسك المجاورة الذين أعيد توطينهم في المنطقة مؤخرا. لكن بعضا من أشد الحوادث عنفا ينسب إلى أشخاص يرتدون البزات العسكرية الكرواتية. وذكرت التقارير أن جندي كرواتية قادت عدة اعتداءات عنيفة ارتكبها جنود في منطقة كينن في الأشهر الأخيرة. وبين الحين والآخر يدعى أيضا بتورط ضباط من الشرطة الكرواتية في عمليات للنهب وفي جرائم أخرى.

٦ - ومنذ آب/أغسطس لقي شخصان حتفهما في القطاعات السابقة. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلقت النيران في بوكوفيكافي القطاع الشمالي الأسبق على زوجين طاعنين من أصلين مختلطين (صربي - كرواتي) فلقيا مصرعهما في منزلهما؛ ثم أضرمت النار في المبنى وألقي بجثتي الضحيتين بين ألسنة اللهب. وبعد اسبوعين من الحادث تمكنت الشرطة الكرواتية من إلقاء القبض على شخصين. ووقع حادث عنيف آخر في ليلة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في قرية بوكوفيتش، بالقرب من بنكوفاتش، حيث اقتحم مجهولان منزل عجوزة صربية عمرها ٦٠ عاما واغتصبوها وضربوها ضربا مبرحا ثم حبسوها في خزانة للملابس. وقضت الضحية ١٢ يوما في المستشفى لكي تبرأ من إصاباتهما.

٧ - ولا يزال السطو على الماشية والمحاصيل والحطب ومواد البناء والسلع الأخرى شائعاً، لا سيما في منطقتي غولوبيتش ووادي بلافانو بالقرب من كينن. وأفاد رئيس الشرطة في كينن المراقبين الدوليين في ٢٥ أيلول/سبتمبر عن احتجاز ١٢ مركبة وتوقيف ٣٠ شخصا، معظمهم من اللاجئين الكروات، أجريت معهم تحقيقات خلال الأسبوع الأسبق بتهمة النهب وغيرها من الجرائم. وتشير تقارير عن تورط أفراد الشرطة والجنود الكرواتيين في سلسلة سرقات في وادي بلافانو في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقد حاولت إحدى الضحايا بعد أن تمكنت من تسجيل رقم المركبة المستخدمة في عملية النهب إبلاغ الحادث للشرطة، لكنها رفضت قبول شكواها. وفي وقت لاحق أرسلت الضحية بالبريد بلاغها عن الحادث إلى مركز الشرطة المحلية.

٨ - وأفادت التقارير أنه في ليلة ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وصل ثلاثة جنود كرواتيين مسلحين ومخمورين إلى قرية بيدوف (القطاع الجنوبي السابق) وطلبوا من السكان القليلين الخروج من منازلهم، ثم سرقوا أطعمة وأجهزة كهربائية. وفي صبيحة اليوم التالي أفادت إحدى قاطنات البلدة مراقبا دوليا بأنها راغبة في الانتقال إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعترض أربعة أشخاص بينهم جنديان كرواتيان زوجين على الطريق بالقرب من كينن وسرقوا ٤٠ من خرافهم. وأبلغ الحادث للشرطة التي تمكنت من إقناع مرتكبيه بإعادة الحيوانات إلى أصحابها.

٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وردت تقارير عن حوادث عديدة للحرق العمد لمنازل مملوكة للكرواتيين الصرب في القطاعات السابقة منها حادث في غولوبيتش، وحوادث أخرى في سفراكوفو سيلو، وبليتيتش وبريزوفاك. وفي اويستوفو (القطاع الجنوبي السابق) اضرمت النيران في ٢٥ أيلول/سبتمبر في مبنى المدرسة الواقع في وسط البلدة. وفي ٢٣ آب/أغسطس فجرت كنيسة للصرب الارثوذكس في كارين (القطاع الجنوبي السابق)، وفي ١٧ أيلول/سبتمبر دمرت قنبلة نصبا تذكاريًا للحرب العالمية الثانية في كينن.

١٠ - وقد لاحظت في تقريرتي الأخير كثرة الهجمات والتهديدات التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الانسانية في المنطقة. وكان آخر هذه الحوادث هو اقتحام رجل لمكتب منظمة "هومو" غير الحكومية الكرواتية في فرهوفني (القطاع الجنوبي السابق) في ليلة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر حيث أخذ في توجيه تهديدات لشخصين موجودين في المكتب ثم قاما بضربهما. وقد أفلحت الضحيتان في إبلاغ الشرطة التي تحفظت على الجاني، الذي يعتقد أنه كان مسلحاً. وعقب الافراج عنه في اليوم التالي عاد إلى المكتب وعاود توجيه التهديدات لشاغليه.

١١ - وتأخرت عودة القانون والنظام إلى المنطقة لجملة أسباب، من بينها، التقاعس عن إعادة إنشاء نظام للمحاكم صالح للعمل. وفي مطلع أيلول/سبتمبر لم يكن موجوداً في المحكمة البلدية في كينن إلا قاض واحد. وأعرب مسؤولو الشرطة عما يشعرون به من احباط إزاء عجز المحكمة عن تناول حتى العدد القليل من القضايا المحال إليها.

١٢ - وبالنسبة للتحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم التي ارتكبت بحق السكان الكرواتيين الصرب في صيف عام ١٩٩٥، لم تقدم الحكومة أية معلومات جديدة لاستكمال البيانات الواردة في تقريرها المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشير هذه المعلومات إلى جملة أمور، منها، أن الإجراءات الجنائية اتخذت، وصدرت أحكام نهائية بحق ما مجموعه ٨٤٩ ٢ شخصا فيما يتصل بمئات الجرائم التي ارتكبت في القطاعات السابقة خلال صيف عام ١٩٩٥^(٣). ولم ترد إشارة لحدوث تقدم فيما يتعلق بكشف النقاب عن مقتل تسعة من الصرب الطاعنين في فاريفودي، وسبعة في غوسيتش، في أعقاب الإفراج في آب/أغسطس ١٩٩٦ عن ثمانية أشخاص متهمين في هاتين القضيتين^(٣) كذلك، ظل الغموض يكتنف قضية غروبوري التي تتعلق بمقتل خمسة من الصرب الطاعنين في بلدة وادي بلافتو في آب/أغسطس ١٩٩٥.

ثالثا - الحالة الإنسانية والاقتصادية

١٣ - أحرز تقدم ملموس في برنامج الحكومة الرامي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للأشخاص الضعفاء، بما فيهم المسنونون غير المصحوبين المقيمون في القطاعات السابقة. وقيمت المقررة الخاصة التدابير التي اتخذتها الحكومة بالتعاون مع وكالات الفوٹ المحلية والدولية تقييما إيجابيا في تقريرها المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الموجه إلى لجنة حقوق الإنسان^(٤). غير أنه سيُتَّعَى إِيلاء عناية خاصة لهذه المسألة بالحلول الوشيك لفصل الشتاء، عندما يتعرض الأشخاص المعزولون لخطر أكبر.

١٤ - وأشرك برنامج الحكومة المدعو "هلموا ننفذ الأرواح"، والذي أجري بمشاركة الصليب الأحمر الكرواتي، في توفير الرعاية الفردية، وإجراء دراسة استقصائية للاحتياجات العامة للسكان، والسعي إلى تلبية احتياجات الضمان الاجتماعي من قبيل التأمين الصحي واستحقاقات المعاشات التقاعدية، وإنشاء مؤسسات للرعاية المتخصصة. وقدمت المنظمات الإنسانية الدولية بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة التوازن، دعما هاما. ووقعت الحكومة على اتفاق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر للتمويل المشترك لإعادة بناء مرافق الرعاية المتخصصة، بما فيها مستشفى للأمراض النفسية ومركز لإعادة التأهيل، ستكون لها القدرة على رعاية ما يقارب ٧٠٠ شخص. وذكرت الحكومة أن منظمة التوازن تشارك في مشروع مشترك لتوفير الوثائق الاجتماعية للمسنين من صرب كرواتيا الذين بقوا في قطاع الشمال السابق.

١٥ - وتفيد الحكومة، بأن الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية وتأمين العجز يستجيب لاحتياجات الرعاية الاجتماعية للسكان عن طريق مكاتب فرعية جديدة أنشئت مؤخرا في القطاعات السابقة. واستنادا إلى الأرقام الرسمية، أودع ما مجموعه ٥ ٠٦٩ طلبا للحصول على استحقاقات إلى غاية ٢ تشرين الأول/أكتوبر، "سويت" منها ٧٤٥ ٤ طلبا (٩٤ في المائة). غير أن التقارير الواردة من قطاع الغرب تشير إلى عدم قبول المكاتب المحلية عدة طلبات لافتقار مقدميها إلى شهادات الجنسية (domovnica). وقد تعذر على صرب كرواتيا الحصول على هذه الشهادات. وفيما يتعلق باستحقاقات البطالة، سجلت المكاتب

الفرعية التي أنشأها مكتب العمل الكرواتي في القطاعات السابقة ما مجموعه ٩١٢ ٧ عاطلاً إلى غاية ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأشارت الحكومة إلى أن لهؤلاء الأشخاص نفس الحقوق والواجبات إسهوة بالمواطنين الكروات العاطلين.

١٦ - ورغم هذه التدابير، فإن التقارير الواردة من القطاعات السابقة تشير إلى أن صرب كرواتيا لا يزالون يعانون من التمييز في الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية. فمساعدة إعادة البناء، مثلاً، لا يزال من الأرجح إلى حد بعيد أن تقدم إلى المواطنين ذوي الأصل الكرواتي، بالمقارنة مع المواطنين ذوي الأصل الصربي. أما خدمات المرافق العامة من قبيل الكهرباء والماء، فضلاً عن خطوط النقل المتجهة إلى المجتمعات المحلية لصرب كرواتيا، فلا يزال إنجازها يعاني من البطء. ومن الأمثلة على ذلك، قرية كريموسنيتشا (الواقعة في بلدية غفوزد - فرجينموست سابقاً) والنجوع المجاورة لدابار. وكثيراً ما تعرقل طلبات الحصول على الوثائق التي يقدمها أفراد من صرب كرواتيا، بما فيها الاعتراف بالجنسية، وذلك لأسباب بيروقراطية ولغيرها من الأسباب، في حين تُفرد معاملة أسرع للمواطنين من ذوي الأصل الكرواتي. وبصفة عامة، أدى التدفق الكبير للاجئين والمشردين الكروات إلى القطاعات السابقة، غير المقترن بعودة مماثلة للسكان الصرب الكروات، إلى اختلال واضح في توزيع الموارد الأساسية. وتفاقمت الحالة الصعبة التي يواجهها الصرب الكروات من جراء الركود الاقتصادي العميق في المنطقة.

رابعاً - عودة اللاجئين والمشردين الصرب الكروات

١٧ - فر إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك ما يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ صربي كرواتي في أعقاب الهجمات العسكرية الكرواتية في قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة في عام ١٩٩٥. وتشير أرقام الحكومة إلى أن عدد اللاجئين الذين منحت لهم رخص رسمية للعودة إلى كرواتيا إلى غاية ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قارب ١٢ ٠٠٠ شخص. وتشير الحكومة إلى أنه ربما عاد إلى البلد عدد يفوق ذلك بقليل في الواقع من الصرب، بما فيهم بعض العائدين بطرق غير رسمية، وعلى العكس من ذلك، يفيد بعض المراقبين الدوليين بأن عدد العائدين فعلاً إلى كرواتيا قد يكون أقل بكثير من ١٢ ٠٠٠ شخص. وترتكز هذه الملاحظة على ادعاءات مفادها أن بعض الأشخاص المرخص لهم بالعودة هم أفراد وحدات أسرية حرم فيها فرد واحد - غالباً ما يكون ذكراً في عمر حمل السلاح - من تصريح العودة إلى كرواتيا مع أسرته. وتسبب رفض تصاريح العودة هذا في بقاء أسر بكاملها خارج البلد إلى أن يعودوا إلى ديارهم معاً. وفي السنة الماضية، لم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلغراد سوى من تسهيل عودة ما يقل عن ٣٠٠ لاجئ إلى كرواتيا. وتجدر بالملاحظة أن عودة المواطنين ذوي القومية الكروات إلى كرواتيا تتم بصورة روتينية في معظم الحالات، بينما تكون العملية أصعب بكثير عندما يتعلق الأمر بصرب كرواتيا من ذوي الحقوق الثابتة بالقدر نفسه في الجنسية^(٥).

١٨ - أما فيما يتعلق بالعودة إلى القطاعات السابقة نفسها، يقدر المراقبون الدوليون عدد العائدين بما يقارب ٣ ٠٠٠ شخص. ولحق العديد من صرب كرواتيا الذين عادوا إلى كرواتيا بأقارب لهم في مناطق من

البلد تقع خارج القطاعات السابقة. وظل نحو ١٠ ٠٠٠ من الصرب الكروات، معظمهم من المسنين، في القطاعات السابقة بعد العمليات العسكرية في الصيف الماضي. وفي الوقت ذاته، أعيد توطين ما يربو على ٥٥ ٠٠٠ من المشردين الكروات من أنحاء شتى في البلد واللاجئين الكروات من البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في القطاعات السابقة منذ أوائل عام ١٩٩٦، حيث يصل المزيد منهم إلى تلك القطاعات كل يوم. وخصصت بلدات كاملة لإعادة توطين اللاجئين الكروات، بما فيها كيستاني (قطاع الجنوب سابقا)، التي كانت أغلبية سكانها الساحقة من الصرب قبل الحرب. ومن المتوقع أن تستقبل هذه البلدة في الوقت الراهن ما يزيد على ١ ٠٠٠ كرواتي من إقليم كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتؤكد الحكومة على أنها ترعى عددا أكبر من اللاجئين والمشردين، يزيد في مجموعه على ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، تتطلب حقوقهم في المأوى والكرامة والأمن عناية عاجلة.

١٩ - غير أن الاختلال بين عدد من بقوا ومن عادوا من صرب كرواتيا وعدد الكرواتي الذين أعيد توطينهم في القطاعات السابقة مسألة تبعث على القلق، شأنها في ذلك شأن التغيير، الذي يحتمل أن يكون تغييرا لا رجعة فيه، في ديموغرافية تلك المناطق. ولهذا الاختلال أسباب عديدة جلية، غير أن أهمها، استنادا لما ذكره المراقبون الدوليون، هو بكل بساطة العداء المستمر الذي تبديه السلطات الكرواتية المحلية والمقيمون الكروات لعودة الصرب الكروات. وفي مناسبات عديدة، أخبر أشخاص محلليون المراقبين باستحالة السماح للصرب الكروات بالعودة في القريب العاجل بعد الأحداث التي شهدتها خمس سنوات من الحرب. وهذه المشاعر، مصحوبة بالعراقيل البيروقراطية و/أو السياسية، تجعل احتمال عودة الصرب الكروات على نطاق واسع في المستقبل المنظور أمرا مستبعدا حقا على ما يبدو.

٢٠ - غير أن حكومة كرواتيا تصر على القول بأنها تعمل جاهدة من أجل بلوغ هدف العودة. وكانت أهم خطوة في هذا الاتجاه التوقيع في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ على اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والذي أحاط مجلس الأمن علما به في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر (S/PRST/1996/39). وعملا بالقرار، تعهد الطرفان معا بتسهيل العودة الحرة والمأمونة للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية أو إلى أماكن أخرى من اختيارهم. وتفيد حكومة كرواتيا بأنه يمكن الآن للاجئين المقيمين حاليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقديم طلبات العودة إلى السفارة الكرواتية في بلغراد. وصرحت الحكومة بأن إبرام الاتفاق سيسهل كثيرا عملية عودة اللاجئين الصرب الكروات إلى كرواتيا، رغم أنه يجب الإشارة إلى أن التقدم المحرز حتى الآن، بعد انصرام ما يزيد على ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاق، لا يزال محدودا.

٢١ - وكما سبق لي أن لاحظت، أشارت حكومة كرواتيا إلى أنها ستولي الأولوية لطلبات العودة التي يقدمها صرب كرواتيا المسنونون الذين لا يزالون في القطاعات السابقة والذين يحتاجون إلى مساعدة الشباب من أفراد أسرهم ليعيشوا حياة عادية. وقد دعت إلى هذا النهج المنظمات الدولية المعنية بقضايا العودة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٢ - ومن جوانب مسألة العودة التي تستلزم تأكيداً خاصاً مسألة الممتلكات. فحتى حينما ينجح صرب كرواتيا في العودة إلى القطاعات السابقة، فإنهم كثيراً ما يجدون بيوتهم أو شققهم وقد شغلها لاجئون أو مشردون كروات. وعلى الرغم من أن شغل هذه الممتلكات كثيراً (وإن لم يكن دائماً) ما يتم بإجراءات قانونية، لا يتوخى منها عادة أن تشغل بصورة دائمة، ومن المفروض أن تؤدي عودة المالك القانوني عموماً إلى استعادة ممتلكاته. وتشرف على توزيع الممتلكات التي لم يطالب بها أحد لجان محلية للممتلكات ذكر سابقاً أنها تتباين في فعاليتها من حيث صون حقوق الملكية.

٢٣ - وذكرت التقارير أن ثمة عشرات من الحالات في جميع أنحاء المنطقة تتعلق بعائدين صرب كروات لم يتمكنوا من الحصول على مساعدة السلطات المحلية في استعادة ملكية ديارهم. وما فتئ زوجان صربيان كرواتيان كانا يدرسان في المدرسة الابتدائية في كينن لما يقارب ٣٠ سنة يحاولان استعادة ملكية شقتيهما منذ عودتهما من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في آذار/مارس ١٩٩٦. وفي مناسبة واحدة على الأقل، سخر منهما بشدة أحد المسؤولين المحليين معييراً إياهما بلقب "التشتيك" (وهو لقب يُنبز به الصرب) وأخرجاً بقوة من مكتبه. وفي حالة أخرى، شغل لاجئ كرواتي من كاكاني، بالبوسنة والهرسك، بيت صربي كرواتي من غراتشاتش يبلغ من العمر ٦٨ سنة. وحينما طلب مالك البيت المساعدة في هذه القضية من الشرطة المحلية، ذكر أنه احتجز مدة يوم لاستجوابه ثم أطلق سراحه، دون أن يتخذ أي إجراء بشأن شكواه. وحصل احتلال بالقوة في كينن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اجتاح عدة أشخاص بيت امرأة تبلغ من العمر ٦٩ سنة، وأكروها على مغادرته تحت التهديد ثم استبدلوا قفل البيت. وهي الآن تلاحق من قاموا بذلك قضائياً غير أنه إلى غاية وضع هذا التقرير في صورته النهائية لم تتمكن بعد، فيما ذكر، من استعادة ملكية بيتها.

٢٤ - ووجهت الحكومة الانتباه إلى أحكام اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تنص على إعادة الممتلكات أو التعويض العادل والكافي. وأشارت الحكومة إلى أنه عملاً بالاتفاق، أنشئت لجنة ثنائية مهمتها تنفيذ هذه الأحكام.

٢٥ - ومسألة عودة المشردين الصرب الكروات والكروات على السواء، لها أهمية محورية في تنفيذ الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (A/50/757-S/1995/951، المرفق). وقد قام بعض الصرب الكروات المقيمين حالياً في تلك المنطقة بزيارات إلى مجتمعاتهم الأصلية في أماكن أخرى من القطاعات السابقة، بمشاركة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولئن كانت بعض هذه المبادرات قد جرت بسلاسة، فإن البعض الآخر منها لم يكن كذلك - كما هو الأمر مثلاً في زيارة قامت بها مجموعة من الصرب الكروات من بيلي في المنطقة التي تديرها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى قطاع الشمال سابقاً. وبمجرد الوصول إلى غلينا هاجم حافلتهم حشد من الناس كان من بينهم عمدة غلينا. كما تجدر بالملاحظة أن احتمالات العودة تزداد تعقيداً نتيجة استمرار وجود الألغام.

خامسا - الاعتقال ومسألة العضو العام

٢٦ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدر برلمان كرواتيا قانونا للعفو العام، بدأ نفاذه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتنطبق أحكام التشريع على الأشخاص المتهمين بارتكاب أفعال جنائية أو الصادر ضدهم حكم بشأنها في كرواتيا، فيما يتصل باعتداء أو عصيان أو نزاع مسلح حدث بين ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦. وبموجب هذا القانون، تلغى التحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتصلة بهذه الأفعال ويفرج عن أي شخص معتقل ينطبق عليه العفو. ويستثنى من تغطية التشريع من يدعى ارتكابه لجرائم الحرب المدرجة صراحة في القانون فيما يتصل بالمواد ١١٩ إلى ١٢٩ من قانون العقوبات الأساسي لكرواتيا. وقد رحب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بصور قانون العفو الذي سبق أن أوصى به المجلس كخطوة مفيدة في سبيل تعزيز إعادة الإدماج السلمي في البلد.

٢٧ - ووفقا لحكومة كرواتيا، أفرج عن ٩٤ شخصا من المعتقلين أو المسجونين، على أساس قانون العفو الجديد، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنسبة للذين جرت محاكمتهم وأدينوا غيابيا، يجري حاليا اتخاذ إجراء لإلغاء الأحكام الصادرة.

٢٨ - غير أن ثمة معلومات وردت مؤخرا إلى العملية الميدانية لمفوض الأمم المتحدة السامي/مركز حقوق الإنسان، تشير بشدة إلى أن قانون العفو لا يطبق بشكل عادل ومنصف. فقد أعيد اعتقال أكثر من ٢٠ شخصا على الفور أو في خلال أيام من إطلاق سراحهم. ومما يبدو في بعض الأحيان أنهم يتهمون بارتكاب جرائم حرب بالنسبة لنفس الأفعال التي جرى اعتقالهم من أجلها قبل ذلك، وقد سببت عمليات إعادة الاعتقال المذكورة خوفا بين السكان الصرب الكروات داخل كرواتيا وخارجها على السواء.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أثيرت شواغل بشأن حالات الأشخاص الذين جرت محاكمتهم وإدانتهم غيابيا. فكثير من هؤلاء ليس لديهم علم بالنتائج التي قد تواجههم عند عودتهم إلى كرواتيا، لا سيما في حالة عدم قيام الحكومة بإلغاء الأحكام الصادرة ضدهم عملا بقانون العفو. وفي حين أن قانون العفو ينص على أنه يمكن للأشخاص الخاضعين للحبس على أساس أحكام صدرت غيابيا أن يطلبوا إعادة النظر في حالتهم، يجب أن يتم ذلك في غضون عام من تاريخ سريان القانون أي قبل ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتعني صعوبة الحصول على معلومات فيما يتعلق بالأحكام الصادرة غيابيا، أن يبقى العائدون في خوف من احتمال الاعتقال إذا قرروا العودة إلى كرواتيا، وأنهم إذا اعتقلوا بعد ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قد يكون اعتقالهم غير قابل للإلغاء.

سادسا - الحماية القانونية للسكان الصرب الكروات

٣٠ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تم قبول كرواتيا رسميا بوصفها العضو الـ ٤٠ في مجلس أوروبا. ووقعت حكومة كرواتيا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها، وقبلت

بذلك اختصاص اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ووقعت كرواتيا كذلك على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات الوطنية والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. ومن المأمول أن تكون لهذه التعهدات أثر ملحوظ على المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تؤثر على جميع مواطني كرواتيا والصرب الكروات، بصورة خاصة.

٣١ - وسعيا إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتصل بمجلس أوروبا تنفيذا أفضل، أفادت حكومة كرواتيا أنها قامت في ١٢ أيلول/سبتمبر بإنشاء فريق عامل رسمي يتألف من ممثلي الحكومة وكذلك من خبراء مستقلين لدراسة اتساق القانون الكرواتي مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها.

٣٢ - ويستمر سريان القرار الذي اتخذته الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وأوقفت بموجبه العمل ببعض أحكام القانون الدستوري لحقوق الإنسان التي تؤثر على حقوق الأقليات الوطنية، والصرب الكروات أساسا. غير أن الحكومة تؤكد أن الوقف لم يؤثر على الأحكام الجوهرية للقانون الكرواتي فيما يتصل بحقوق الأقليات. وفي المذكرة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أفادت الحكومة أنه من أجل "ضمان امتثال واتساق أحكام القانون الدستوري على نحو تام مع الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة المعنية بمعايير حقوق الأقليات"، فقد قامت، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء فريق عامل لتنقيح القانون الدستوري لحقوق الإنسان. ومن المتوخى أن يتعاون الفريق العامل تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون (لجنة فنسيا) التابعة لمجلس أوروبا. وأفادت الحكومة كذلك أنها طلبت أن يقوم خبراء من مجلس أوروبا باستعراض مشروع قانون التعليم بلغات الأقليات الإثنية أو الوطنية لذلك البلد.

٣٣ - وتواصل كرواتيا التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أبرمت معها مذكرة تفاهم من أجل بعثة رصد طويلة الأجل في كرواتيا. وقد جرى بالفعل إنشاء مكاتب للبعثة في زغرب وفوكوفار وكينين. وتعنى البعثة بمجموعة متنوعة من المسائل منها مسائل منع المنازعات وبناء الثقة والبعد الإنساني.

٣٤ - وعملا بالتعاون القائم منذ وقت بعيد بين الحكومة ومفوض الأمم المتحدة السامي/مركز حقوق الإنسان، الذي ركز الاهتمام بدرجة كبيرة حتى الآن على دعم أعمال المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، بدأت الحكومة في مناقشات مع مكتب المفوض السامي من أجل تنفيذ المشاريع في مجال التعاون التقني. وفي هذا الصدد، قام ممثلو مركز حقوق الإنسان ببعثة إلى كرواتيا في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لغرض تقييم المشاريع المحتملة.

٣٥ - وقد أفادت الحكومة أنها ماضية في وضع خطط لإعادة تشكيل وتوسيع مكتب أمين المظالم، من خلال تعيين ٢٠ وكيلاً للموظفين الإقليميين، أساسا. وأفادت الحكومة أيضا أنها تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لدعم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، بما في ذلك هيئة تنسيق حكومية أنشئت في ٢٦ أيلول/سبتمبر وسيتم قريباً إنشاء لجنة لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تتناول تعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها على ما يبدو.

سابعاً - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٦ - وفقاً للمعلومات الواردة من مكتب المدعي العام، فإن تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية ليس على ما يرام، ولا يحقق نتائج ملموسة في الوقت الحالي. فالترتيبات العملية للتعاون في حالة تغير مستمر. وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، لم تجر القاضية لويزا أربور، التي تشغل منصب المدعي العام الجديد، مقابلة رسمية مع كبار الوزراء لمناقشة الحالة، لكنها تعتزم القيام بذلك في وقت قريب. وقد أبلغ مكتب المدعي العام أن هناك إعادة تنظيم واسعة النطاق على مستويات رئيسية في الوزارات التي تتعامل مع المحكمة. ومع ذلك، هناك قلق مستمر، لأن أربعة شهور قد مضت منذ الإعلان عن إنشاء إدارة حكومية جديدة للعلاقات بالمحكمة. وهذا الجهاز الذي يقصد منه، على ما يبدو، أن يتولى وظيفة الاتصال من لجنة جرائم الحرب، لم يبدأ تشغيله بعد، رغم إحراز بعض التقدم في هذا الشأن بتعيين رئيس للإدارة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وفي يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نقل مكتب الاتصال التابع للمدعي العام في زغرب من المجمع الحالي. ويجري تبادل الوسائل لتنظيم الوضع المقبل لذلك المكتب، الذي كان يشكل جزءاً من وجود أوسع للأمم المتحدة في هذا البلد، حتى ذلك الوقت.

٣٧ - وأثناء ذلك، يعاني المدعي العام من تأخيرات في الحصول على إجابات من السلطات الكرواتية فيما يتصل بطلبات محددة، منها طلبات المساعدة في تقديم الأدلة الوثائقية، ومن غير الواضح حتى الآن، تحديد نطاق التزام كرواتيا بأحكام "قواعد الطريق" من اتفاق روما المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، كما تراه كرواتيا. وقد أبلغ المدعي العام بالإفراج عن ١٦ صربياً بموجب قانون العفو الأخير، وإعادة اعتقالهم بعد ذلك بناءً على اتهامات أخرى قد تقع ضمن إطار اتفاق روما.

٣٨ - ورغم تمكين المدعي العام من الوصول إلى عدد كبير من ملفات القضايا، فإنه لم يجد ما يدل على أية محاولة جادة من جانب السلطات الكرواتية للتحقيق في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بسلوك القوات الكرواتية والمدنيين الكروات أثناء وبعد عملية العاصفة، في القطاعات السابقة، في صيف عام ١٩٩٥.

٣٩ - غير أن السلطات الكرواتية تعاونت تعاوناً كاملاً مع المدعي العام لدى السماح بتشريح الجثث التي نقلت خلال عمليات استخراج الجثث التي قامت بها مستشفيات أوفكارا/فوكوفار. وستجرى عمليات التشريح في زغرب في حضور مراقبين من الصرب.

٤٠ - ولم تحدث تحركات ملحوظة فيما يتعلق باعتقال المتهمين البارزين، وإن كان اعتقال زلاتكو اليكسوفسكي في سبليت يعد إشارة مشجعة. ويعتمد نقله إلى لاهاي الآن على ما يقرره وزير العدل الذي

"يجوز أن يؤجل التسليم مؤقتاً بسبب مرض المتهم أو لأي سبب آخر له ما يبرره" بموجب التشريعات التنفيذية الكرواتية. وقد أبلغ المدعي العام أن السيد الكسوفسكي قد دخل المستشفى. ورغم عدد من المساعي الدبلوماسية التي جرت مؤخراً بغرض تأكيد السلطات الكرواتية واجبتها فيما يتصل بالوفاء بالتزاماتها الدولية، ما زال كل من داريو كورديش وأيفيكا راجيش، المشتبه بارتكابهما جرائم الحرب، حراً طليقاً. ويحجب تقاعص كرواتيا عن اعتقالهما جميع الجوانب الأخرى للتعاون مع المحكمة الدولية.

ثامنا - ملاحظات

٤١ - بالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على حالة الأمن في القطاعات السابقة منذ تقديم تقريره السابق في آب/أغسطس، فإن استمرار عمليات السرقة والتحرش في المنطقة المحيطة بكين ما زال موضعاً للقلق. ومما يسيء كذلك إلى احتمالات تحسن الثقة فيما بين السكان الصرب المحليين، عدم إحراز الحكومة تقدم في التحقيق في حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في عام ١٩٩٥ وإيجاد حل لها. وهناك تساؤلاً مشروعاً يثار فيما يتعلق بما إذا كان الصرب الكروات في المنطقة سيتمكنون من إعادة ظروف الحياة الطبيعية في المستقبل القريب.

٤٢ - وكما لاحظ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وغيره من المراقبين، فقد حدثت بعض التطورات السياسية الإيجابية خلال الشهور القليلة الماضية وتشمل اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الموقع في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس، والذي يتضمن التزامات هامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واعتماد قانون العضو الجديد في ٢٥ أيلول/سبتمبر وقبول كرواتيا في مجلس أوروبا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ينطوي على التزامات هامة في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمور المشجعة أيضاً برنامج كرواتيا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء في القطاعات السابقة، وإن كانت البلاغات المتعلقة بالتمييز ضد الصرب الكروات في التوصل إلى مستحقات معينة تستحق مزيداً من الاهتمام عن كثب.

٤٣ - وفيما يتصل بمسألة عودة اللاجئين الصرب الكروات، لم يلاحظ حدوث تقدم كبير منذ تقديم تقريره الأخير. وعلى الرغم من أن اتفاق التطبيع بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتناول هذا الموضوع بأسلوب بناء، فإنه لم يسفر بعد عن زيادة ملموسة في عدد العائدين. ومن الواضح في القطاعات السابقة نفسها، أنه، نظراً لما خلفته ٥ سنوات من الأعمال العدائية، هناك عديد من المسؤولين والمقيمين الصرب لا يريدون، ببساطة، عودة الصرب الكروات أو بقاء الذين ظلوا موجودين. ويشير استمرار التأخير في عودة الصرب الكروات الجزع بصورة خاصة فيما يتصل بحالة المسنين الصرب المقيمين حتى الآن في القطاعات السابقة. فغياب أفراد أسرهم الأصغر سناً سيؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي سيضطرون إلى مواجهتها في الشتاء المقبل.

٤٤ - وهناك تطوران غير مواتيان بصورة خاصة بالنسبة لاحتمالات العودة في المستقبل. أولهما يتمثل في استمرار قصور حكومة كرواتيا عن ضمان حقوق الملكية بصورة فعالة. فعدد كبير من الصرب الكروات الذين عادوا إلى القطاعات السابقة وجدوا ديارهم، وقد احتلها اللاجئون والمشردون الكروات، ولم يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم، ويظلوا بالتالي دون مكان إقامة. ويؤمل أن تتحرك الحكومة بشكل حاسم لتطبيق الإجراءات المناسبة لمسألة حقوق الملكية. وثمة تطور ثانٍ مثير للقلق ويتعلق بتنفيذ قانون العفو الجديد. فإعادة اعتقال عدد كبير من الأشخاص بعد الإفراج عنهم بموجب القانون، مباشرة، تهدد بتجريد التشريع من قيمته فيما يتعلق ببناء الثقة وتشجيع المصالحة في كرواتيا.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية، ما زالت هناك أسباب قوية للقلق من أن حكومة كرواتيا لا تقدم تعاونها بالكامل، ويرجع ذلك أساساً لعدم قيامها بكفالة اعتقال المشتبه بارتكابهم جرائم الحرب الذين يعتقد البعض أنهم موجودون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويفيد مكتب المدعي العام، علاوة على ذلك، أنه لم يتمكن من إيجاد ما يدل على قيام السلطات الكرواتية بأية محاولة جادة للتحقيق في الادعاءات الخطيرة المقدمة بشأن سلوك الجنود والمدنيين الكروات أثناء العمليات العسكرية لعام ١٩٩٥ في كرايينا وسلافونيا الغربية.

الحواشي

(١) تقرير خاص بشأن الأقليات (A/51/665-S/1996/931، المرفق) والتقرير الدوري (A/51/663-S/1996/927، المرفق).

(٢) حسبما نوهت إليه في تقريرتي السابق (S/1996/691)، ومع ذلك لا تزال هناك مشاكل في التعامل مع الأرقام الحكومية.

(٣) الفقرة ١٣ من تقريرتي الأخير، (S/1996/691).

(٤) A/51/663-S/1996/927، المرفق، الفرع الثاني.

(٥) لاحظ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان أنه بصرف النظر عن مدة الإقامة، يجد الصرب الكروات صعوبات أكبر مما يواجهه الكروات المنتمون إلى القومية الكرواتية في الحصول على الاعتراف بالجنسية، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أن قانون الجنسية يشترط أن يتبين بأن مقدم الطلب "يعتز بالنظام القانوني والأعراف السائدة في جمهورية كرواتيا وأنه يقبل الثقافة الكرواتية" (المادة ٨). (انظر مرفق الوثيقة A/51/665-S/1996/931، الفقرة ١١٩).

- - - - -